مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

تقرير إحصائي موجز حول الانتهاكات الداخلية ومظاهر غياب سيادة القانون في قطاع غزة

خلال النصف الأول من العام 2016

الفترة من 1 يناير حتى 31 يونيو

مقدمة

تشكل ظاهرة الفلتان الأمني والتعدي على الحريات العامة والعنف الداخلي، أحد أبرز مظاهر غياب سيادة القانون، وواحدة من أبرز المشكلات التي تواجه المجتمع الفلسطيني منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994، واتسمت هذه الظاهرة بالتوسع تارةً والانحسار تارة أخرى على مدى السنوات الماضية من عمر السلطة، وخضعت لمتغيرات كبيرة، حيث اختفت بعض أشكالها تماماً في بعض الفترات لتعاود الظهور مرة أخرى، بينما استمرت أشكال معينة في الظهور.

وبعد أن فرضت حركة حماس سيطرتها على قطاع غزة، انحسرت بعض المظاهر كاستخدام الأسلحة النارية على نطاق واسع في الشجارات العائلية، التي كانت تتسبب في وقوع عدد كبير من حالات الوفاة، وتهجّر أعداداً من السكان عن منازلهم وتلحق دماراً كبيراً بها، جراء عمليات الانتقام –التي عادة ما تحدث في حالات القتل– كإحراق منازل المتهمين بالقتل ومنازل عائلاتهم الممتدة.
هذا واتخذت مظاهر غياب سيادة القانون وأخذه باليد مستويات متفاوتة من حيث الانخفاض والارتفاع، كما أن هناك بعض الانتهاكات التي تزايدت خلال هذه الفترة ومن بينها التجاوزات التي ترتكب من قبل المكلفين بإنفاذ القانون، ومسلحين ليس لهم علاقة بالعمل الحكومي، وبرز بشكل جلي أعمال إطلاق النار وسوء استخدام السلاح والانفجارات الداخلية الناتجة عن أعمال تدريب أو في مواقع التدريب جراء العبث بالأجسام المشبوهة.

يسعى مركز الميزان لحقوق الإنسان من خلال ما يقوم به من عمل إلى توفير معلومات إحصائية من خلال التقارير التوثيقية إلى تسليط الضوء على الحوادث المختلفة التي تتعلق بحالة سيادة القانون، ورصد انتهاكات حقوق الإنسان على الصعيد الداخلي، ومظاهر الانفلات الأمني وانتهاكات الحريات العامة في قطاع غزة. ويعتبر رصد وتوثيق هذه الحالات خطوة في اتجاه إبراز الآثار السلبية لهذه الظواهر، ومن أجل رفع وعي المجتمع بهذه المخاطر وحشد قوى المجتمع لمواجهتها، وتحشيد الرأي العام الفلسطيني لنبذها والوعي بخطورتها.

وتتوزع هذه الانتهاكات بين تلك التي ارتكبتها الأجهزة الحكومية من خلال التعسف في استخدام السلطة والصلاحيات وبين تجاوز القانون ومحدداته في الإجراءات، وبين مظاهر غياب سيادة القانون التي ترتبط بالسلطة بقدر ما ترتبط بسلوك الأفراد داخل المجتمع. حيث حالت تلك الأجهزة دون انعقاد عدة أنشطة، واعتقلت وأوقفت عدداً من الشبان والصحفيين، بل وتغاضت عن منع مجموعات من المواطنين لمواطنين آخرين من الحصول على حقوقهم.

ويبرز التقرير أعمال القتل على خلفية الثأر العائلي، أو غيرها من الاعتداءات، والشجارات العائلية والشخصية. كما يستعرض التقرير الانفجارات الداخلية لا سيما التي تتسبب بإصابة أطفال جراء عبثهم بأجسام مشبوهة، وحوادث حرق ممتلكات ومركبات وزرع عبوات في أنحاء متفرّقة من قطاع غزّة، الأمر الّذي بات يهدّد أمن المواطنين ويثير شعوراً عاماً بالقلق من تصاعد الفلتان الأمنيّ في ظل غياب المعلومات عن الجهات التي تقف وراء هذه الجرائم.

حصيلة الضحايا وتوزيعها على الأحداث:

يورد الجدول أنواع الأحداث المختلفة التي تندرج تحت إطار الانتهاكات الداخلية ومظاهر غياب سيادة القانون، وفيما بعد يتعرض لأنواع الأحداث المختلفة ارتباطاً بخلفياتها.

وحتى لا يلتبس الأمر على المهتمين يوضح التقرير ما قد يثير لبساً، فمثلاً تحت عنوان أعمال القتل لا يورد التقرير كل الضحايا الذين قتلوا بسبب مظاهر غياب سيادة القانون بل ينحصر في إيراد أعمال القتل التي كانت هي بنفسها الحدث، حيث أن هناك أعمال قتل ارتكبت ولكن كان القتل فيها نتيجة لشكل آخر من الأحداث فمثلاً قد يقتل أحد أثناء مشاجرة عائلية فيكون نوع الحدث مشاجرة، أما خلفية المشاجرة فقد تكون متنوعة. أما القتل كحدث فقد يكون على خلفية ثأر أو مشاجرة سابقة ألحقت أضرار أو إصابات في أفراد عائلة فينتقم أحدهم بقتل أحد أفراد العائلة الأخرى. عليه فإن العناوين التفصيلية اللاحقة تشير إلى نوع الحدث وفقاً لتصنيف مركز الميزان، فيما الجدول يفصل الخلفيات التي تقف وراء هذا الحدث.

جدول يوضح حالات الانتهاكات الداخلية ومظاهر غياب سيادة القانون، خلال النصف الأول من العام 2016

نوع الحادث	عدد الحالات	قتلى	جرحى	قتلى أطفال	جرحى أطفال	قتلى نساء	جرحى نساء	أضرار منازل	أضرار مركبات
أعمال القتل والشجارات العائلية وسوء استخدام السلاح									
شجارات عائلية وأعمال ثأرية	4	1	13	0	2	0	2	5	0
قتل	12	12	0	1	0	3	0	0	0
إطلاق النار وسوء استخدام السلاح	27	5	23	2	2	1	3	0	1
الانفجارات الداخلية والأعمال الانتقامية									
انفجارات داخلية وأعمال تخريب الممتلكات	10	2	13	1	4	0	2	13	2
حرق	1	0	0	0	0	0	0	0	1
الاعتداء على المواطنين والممتلكات العامة والخاصة									
اعتداء على مواطنين وممتلكاتهم	1	0	2	0	0	0	0	0	0

الاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة	8	0	0	0	0	0	0	0	0
الحريات العامة والخاصة									
اعتداء على الصحفيين	2	0	0	0	0	0	0	0	0
انتهاك الحق في التجمع السلمي	2	0	0	0	0	0	0	0	0
حرية التنقل	2	0	0	0	0	0	0	0	0
إغلاق طرق	1	0	0	0	0	0	0	0	0
وفاة في أماكن التوقيف والسجون	1	1	0	0	0	0	0	0	0
أخرى									
ضحايا الأنفاق	28	17	32	0	2	0	0	0	0
أخرى	1	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	100	38	83	4	10	4	7	18	4

جدول يوضح الضحايا خلال النصف الأول من العام 2016

الفترة	قتلى	جرحى	قتلى أطفال	جرحى أطفال	قتلى نساء	جرحى نساء
شهر يناير	12	17	1	1	1	2
شهر فبراير	9	11	1	3	1	2
شهر مارس	6	20	1	2	0	0
شهر أبريل	5	16	0	2	0	1
شهر مايو	5	5	1	0	1	0
شهر يونيو	1	14	0	2	1	2
المجموع	38	83	4	10	4	7

الشجارات العائلية والأفعال الثأرية:

حافظت الشجارات العائلية على حضورها كأحد مظاهر الفلتان الأمني وأخذ القانون باليد، بالرغم من انحسارها النسبي كما أشار التقرير آنفاً، وعاد استخدام السلاح وأعمال الثأر والانتقام في الشجارات العائلية لتظهر من جديد وإن بدرجة أقل حدة واتساعاً مما كانت عليه في سنوات ما قبل حزيران 2007. ووفقاً لأعمال الرصد والتوثيق التي يواصلها مركز الميزان لحقوق الإنسان، شهدت الفترة التي يغطيها التقرير (4) شجارات، قتل فيها مواطن واحد، وأصيب (13) آخرين من بينهم طفلين وسيدتين، وفي حوادث متفرقة.

خلفية الحادث	عدد الحالات	قتلى	جرحى	قتلى أطفال	جرحى أطفال	قتلى نساء	جرحى نساء	أضرار منازل	أضرار مركبات
شجار عائلي	3	1	9	0	1	0	2	3	0
نزاع على ملكية	1	0	4	0	1	0	0	2	0
المجموع	4	1	13	0	2	0	2	5	0

أعمال قتل:

تنوعت عمليات القتل المباشر خلال الفترة التي يغطيها التقرير ما بين جرائم قتل على خلفيات لها علاقة بالشجارات داخل العائلة، أو أعمال الثأر، وخلال عمليات السطو والسلب ...الخ. يذكر أن القتلى من ضحايا أنماط أخرى لا يرد ذكرهم في هذا الموضع، الذي ينحصر في تصنيف نوع الحدث على أنه قتل، أي أن فعل القتل هو الحدث وليس عرضاً لأحداث أخرى.

هذا وشهدت الفترة التي يغطيها التقرير (12) حادثة، قتل خلالها (12) مواطن، قتل خلالها طفل واحد وثلاث نساء في حوادث متفرقة.

خلفية الحادث	عدد الحالات	قتلى	جرحى	قتلى أطفال	جرحى أطفال	قتلى نساء	جرحى نساء	أضرار منازل	أضرار مركبات
شجار عائلي أو شخصي [1]	6	6	0	1	0	1	0	0	0
خلاف في الرأي فكري –عقائدي –سياسي	1	1	0	0	0	0	0	0	0
تدريب	1	1	0	0	0	0	0	0	0
سطو مسلح	2	2	0	0	0	1	0	0	0
سلب بالإكراه	1	1				1			
ظروف غامضة	1	1	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	12	12	0	1	0	3	0	0	0

إطلاق النار وسوء استخدام السلاح:

أسهمت ظاهرة انتشار وسوء استخدام الأسلحة النارية في قطاع غزة، في ارتفاع عدد ضحايا الفلتان الأمني حيث سجل عدد من الحالات التي أسفرت عن قتلى وإصابات نتيجة العبث بالسلاح وسوء استخدامه، وذلك بعيداً عن كونها جزء من الشجارات العائلية. ووفق رصد وتوثيق مركز الميزان خلال النصف الأول من العام 2016، شهدت الفترة التي يغطيها التقرير (27) حادثة، قتل فيها (5) مواطنين بينهم طفلين اثنين وسيدة، وأصيب (23) آخرين من بينهم أطفال في حوادث متفرقة.

[1] يدخل ضمن **شجار عائلي أو شخصي** حالات القتل على خلفية النزاع على الملكية، وخلفية الثأر.

خلفية الحادث	عدد الحالات	قتلى	جرحى	قتلى أطفال	جرحى أطفال	قتلى نساء	جرحى نساء	أضرار منازل	اضرار مركبات
إطلاق نار مجهول المصدر	2	0	2	0	1	0	1	0	0
اعتقال	2	0	3	0	0	0	0	0	1
تدريب	11	0	11	0	0	0		0	0
شجار عائلي/شخصي	3	1	2	1	0	0	1	0	0
عبث بالسلاح	9	4	5	1	1	1	1	0	0
المجموع	27	5	23	2	2	1	3	0	1

❖ **انفجارات داخلية وأعمال تخريب للممتلكات:**

تواصل سقوط الضحايا جراء تكرار الانفجارات الداخلية، سواء كان ذلك على خلفية انتقامية أو نتيجة لأعمال تدريب، أو انفجارات ناتجة عن خلل أو عدم خبرة في استخدام هذه الأسلحة وتخزينها أو تفجير لسيارات ومداخل منازل سكنية، وخلال الفترة التي يغطيها التقرير رصد المركز، (11) حالة، أسفرت عن مقتل مواطنين اثنين بينهم طفل، وإصابة (13) آخرين بجروح متفاوتة من بينهم (4) أطفال، و(2) سيدة، وإلحاق أضرار مادية في الممتلكات.

خلفية الحادث	عدد الحالات	قتلى	جرحى	قتلى أطفال	جرحى أطفال	قتلى نساء	جرحى نساء	أضرار منازل	اضرار مركبات
تدريب	1	0	1	0	0	0	0	0	0
جسم مشبوه	2	0	4	0	2	0	1	1	0
خلاف في الرأي فكري – عقائدي –سياسي	2	0	1	0	0	0	1	8	2
عبث بالسلاح	3	1	4	1	1	0	0	1	0

أعمال التصنيع	1	1	2	0	0	0	0	0	0
ظروف غامضة	1	0	1	0	1	0	0	3	0
حرق	1	0	0	0	0	0	0	0	1
المجموع	11	2	13	1	4	0	2	13	3

اعتداء على مواطنين وممتلكاتهم:

تواصل الاعتداء على المواطنين وممتلكاتهم كأحد مظاهر الفلتان الأمني في قطاع غزة، حيث شهدت الفترة التي يغطيها التقرير حالة اعتداء واحدة، وثقها المركز نتج عنها إصابة مواطنين اثنين.

خلفية الحادث	عدد الحالات	قتلى	جرحى	قتلى أطفال	جرحى أطفال	قتلى نساء	جرحى نساء	أضرار منازل	أضرار مركبات
شجار عائلي أو شخصي	1	0	2	0	0	0	0	0	0
المجموع	1	0	2	0	0	0	0	0	0

الاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة:

تواصلت الاعتداءات التي تستهدف الممتلكات العامة بما فيها المؤسسات الأهلية والحكومية، والممتلكات الخاصة، حيث وثق المركز (8) حوادث، لم ينتج عنها إصابات أو الحاق أضرار في الممتلكات.

خلفية الحادث	عدد الحالات	قتلى	جرحى	قتلى أطفال	جرحى أطفال	قتلى نساء	جرحى نساء	أضرار منازل	أضرار مركبات
خلاف في الرأي فكري – عقائدي –سياسي	6	0	0	0	0	0	0	0	0
صراع على نفوذ	1	0	0	0	0	0	0	0	0
احتجاج	1	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	8	0	0	0	0	0	0	0	0

انتهاك الحق في التجمع السلمي:

يتواصل انتهاك الحق في التجمع السلمي وانتهاك محددات القانون الفلسطيني من خلال تعامل السلطات التي تشترط الحصول على تصريح مسبق للسماح لأي تجمع سلمي بالانعقاد دون تدخلها. بل أكثر من ذلك أصبحت تشترط الحصول على ترخيص لعقد الاجتماعات في القاعات المغلقة، وهو أمر يشكل مخالفة واضحة ليس للمعايير الدولية لحقوق الإنسان فقط بل ولمحددات القانون الفلسطيني حيث يوفر قانون الاجتماعات العامة رقم (12) لسنة 1998، حماية خاصة وتدابير تضمن حق المواطنين في تنظيم الاجتماعات العامة، دون اشتراط الحصول على ترخيص مسبق، حيث تقتصر الإجراءات على توجيه إشعار كتابي بذلك للمحافظ أو لمدير الشرطة قبل (48) ساعة على الأقل من موعد عقد الاجتماع وللشرطة أن تبدي ملاحظاتها على تفاصيل التجمع السلمي لغرض حماية وضمان سلامة المشاركين، ودون المساس بالحق في حرية التجمع السلمي، قبل أن ترد عليهم خطياً، وفي حال عدم تلقي الجهة المنظمة لأي جواب خطي لها الحق في تنظيم الاجتماع العام في موعده. وفي هذا السياق تنص المادة (2) من قانون الاجتماعات العامة المشار إليه على أنه "للمواطنين الحق في عقد الاجتماعات العامة والندوات والمسيرات بحرية، ولا يجوز المس بها أو وضع القيود عليها إلا وفقاً للضوابط المنصوص عليها في هذا القانون".

كما يشكل منع وتقييد الحق في تنظيم الاجتماعات العامة مخالفةً لنص الفقرة الخامسة من المادة (26) من القانون المعدل للقانون الأساسي، التي تؤكد على حق الفلسطينيين بالمشاركة في الحياة السياسية أفراداً وجماعات، على وجه الخصوص عقد الاجتماعات الخاصة دون حضور أفراد الشرطة، وعقد الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات في حدود القانون. ويشير مركز الميزان في هذا الإطار إلى أن كثير من المؤسسات والأحزاب السياسية وغيرهم أصبحوا يحجمون عن التخطيط لتنظيم اجتماعات عامة.

الجدول الآتي يوثق للحالات التي رصدها المركز ولكنها قد لا تعطي مؤشراً جدياً حول الواقع لأن كثير من الجهات أصبحت تحجم عن تنظيم المسيرات والاعتصامات خوفاً من الملاحقة والعقاب.

خلفية الحادث	عدد الحالات	قتلى	جرحى	قتلى أطفال	جرحى أطفال	قتلى نساء	جرحى نساء	أضرار منازل	اضرار مركبات
خلاف في الرأي فكري –عقائدي – سياسي	2	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	2	0	0	0	0	0	0	0	0

حرية التنقل:

الحق في حرية الحركة والتنفل والسفر مكفول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الفلسطيني، وكل حالة يحرم فيها مواطن حقه في السفر خارج إطار الإجراءات التي نظمها القانون تمثل تجاوزاً للقانون الفلسطيني الذي يكفل حق الفلسطينيين في حرية الإقامة والسفر والتنقل ولا يفرض أي قيود على حرية التنقل والسفر، إلا تلك التي حددها القانون الأساسي الفلسطيني في

المادة (11) وحصرها بصدور أمر قضائي. وقد شهدت الفترة التي يتناولها التقرير منع الأجهزة الأمنية في أكثر من حالة لمواطنين من السفر عبر المعابر الفلسطينية.

خلفية الحادث	عدد الحالات	قتلى	جرحى	قتلى أطفال	جرحى أطفال	قتلى نساء	جرحى نساء	أضرار منازل	اضرار مركبات
خلاف في الرأي فكري – عقائدي –سياسي	2	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	2	0	0	0	0	0	0	0	0

الاعتداء على صحفيين:

شهدت الفترة التي يغطيها التقرير مزيداً من أعمال التضييق على الصحافيين والاعتداء عليهم من قبل القائمين على القانون والسلطة أو من أفراد ومواطنين أمام نظر الشرطة ودون تدخلها لحماية الصحافيين. وفي هذا السياق وثق مركز الميزان خلال الفترة حادثتين (2) تم فيها الاعتداء على صحافيين، حيث تم اعتقال صحفيين اثنين (2) على خلفية حرية الرأي والتعبير نوردها كما يلي:

نوع الحادث	عدد الحالات	اعتقال	قتلى	جرحى
اعتداء على الصحفيين	2	2	0	0
المجموع	2	2	0	0

وفاة داخل السجون

خلفية الحادث	عدد الحالات	قتلى	جرحى	قتلى أطفال	جرحى أطفال	قتلى نساء	جرحى نساء	أضرار منازل	أضرار مركبات
وفاة في أماكن التوقيف والسجون	1	1	0	0	0	0	0	0	0

خاتمة

تظهر الجداول المرفقة أن هناك أشكالاً متنوعة من العنف الداخلي ومظاهر غياب سيادة القانون وانتهاك الحريات العامة، من شأنها أن تتصاعد إذا لم تتخذ التدابير الكفيلة بالحد منها. وعلى سبيل المثال فإن تجاوز المكلفين بإنفاذ القانون للمهام الموكلة إليهم هو أمر خطير، يجب التوقف أمامه من قبل السلطات المختصة، لأنه يمهد الطريق لإضعاف السلطة نفسها قبل أن يشكل مدخلاً مهماً لاستشراء ظاهرة أخذ القانون باليد من جديد.

هذا بالإضافة إلى أن تجاوز محددات القانون في معرض إنفاذه تفتح مجالاً واسعاً لاستغلال السلطة والنفوذ، وهو ما يشكل مدخلاً مهماً ليس لاستشراء الفلتان الأمني من جديد فقط ولكن لاستشراء الفساد أيضاً.

كما أنها تزيد من القيود التي تحد من قدرات المجتمع على مواجهة التحديات الكبيرة التي تفرضها الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة والمتواصلة ولاسيما الحصار المفروض على قطاع غزة، ودوره الفاعل في تكريس ظاهرتي البطالة والفقر وتوسيعهما.

مركز الميزان لحقوق الإنسان إذ يشدد على أهمية تعزيز مبدأ سيادة القانون والفصل بين السلطات كمدخل رئيس لضمان احترام الحريات العامة وحقوق الإنسان، فإنه يطالب بالآتي:

- العمل على ضمان احترام القانون ومحدداته، في جميع الأحوال، ومعاقبة كل من يثبت تجاوزه لأحكام القانون وفي مقدمتهم الأفراد المكلفين بإنفاذه.
- العمل على ضبط الأسلحة الصغيرة وانتشارها في الأراضي الفلسطينية، والقضاء على مظاهر سوء استخدام السلاح، وفي هذا الصدد يشدد المركز على ضرورة ضبط استخدام الأسلحة الرسمية، ومنع تخزين الأسلحة والمتفجرات في المناطق المكتظة بالسكان، وذلك للحفاظ على حياة المدنيين الآمنين.
- العمل على احترام وحماية وتعزيز الحق في التجمع السلمي، انسجاماً مع القانون وتعزيزاً لقوة وصلابة المجتمع بما يشيع جواً من الحرية والديمقراطية والاستقرار داخل المجتمع.

انتهى